خبراء اقتصاديون قلقون من اقرار موازنة ٢٠٠٨بلا تعديلات جوهرية

البصرة / صفاء الغانم

"أعرب خبراء اقتصاديون في محافظة البصرة عن قلقهم البالغ من تمرير قانون الموازنة عام ٢٠٠٨ ، بسبب الاثار الاقتصادية المترتبة على تطبيقها في ظل اتفاقات الحكومة مع صندوق النقد الدولي."

مشيرين إلى انه من المفيد والمستحسن ان تطلق الحكومة موازنة انفجارية تصل قيمتها الى ٤٨ مليار دولار للنهوض بواقع الاقتصاد المتدهور والخدمات شبه المعدومة في غالبية المحافظات، اضافة الى معالجة ظاهرة البطالة وزيادة دخل الفرد العراقي.

منوهين في الوقت ذاته بأن مراجعاتهم للموازنة اظهرت انها وفق المعايير والمعطيات الحالية لا تستجيب للواقع العراقي بل ستزيد من المشكلات الاقتصادية ولربما تصل بشرائح عدة من المجتمع الى ما دون خط الفقر، نظراً لرفع الدعم عن المشتقات النفطية والمحروقات والسير بأتجاه الغاء البطاقة التموينية وتردي واقع الخدمات العامة.

وفي هذا الصدد قال الدكتور والخبير الاقتصادي نبيل جعفر ان موازنة عام ٢٠٠٨ تعتبر الاضخم في تاريخ العراق، لكن كان يجب ان تكون انعكاساً للسياسة الاقتصادية الاستثمارية للبلاد والاحتياجات الفعلية، لكنها اتت وفق اشتراطات صندوق النقد الدولي.

واضاف انها وقعت في خطأ كبير وفادح في انها لم تقدم الحسابات الختامية لموازنة عام ٢٠٠٨، ولم تاخذ في الحسبان التغيرات على الصعيد العالمي اقتصادياً والارتفاع المستمر لسوق النفط الخام، لذا كانت موازنة عام ٢٠٠٧ موازنة تثير التساؤل والجدل بسبب انها حققت عجزاً مقداره ٦ مليارات في الوقت الذي كانت اسعار النفط في النصف الثاني من العام الماضي قد شهدت ارتفاعا مطرداً ومستمراً فاق التوقعات، وهذا كان يجب ان ينعكس على المتحقق من ايرادات العراق لعام ٢٠٠٧،

واوضح جعفر، استاذ الاقتصاد في جامعة البصرة ان موازنة ٢٠٠٨ لم تحاول مثلاً ان تخفض نفقاتها التشغيلية مقابل النفقات الاستثمارية والخدماتية،حيث بلغت النفقات التشغيلية ٧٦٪ في حين كانت الموازنة الاستثمارية ٢٥٪ فقط.

ولفت الى ان موازنة عام ٢٠٠٨ حققت انجازاً مهماً في انها قللت الاعتماد على موارد قطاع النفط في تمويلها بنسبة ١٠٪ عن العام السابق، ويرجع ذلك الى الاستفادة من استثمارات قطاع الاتصالات المحمولة، حيث كانت نسبة الاعتماد على الموارد النفطية ٨٣٪ في حين كانت في عام ٢٠٠٧ ٩٣٪.

لكنه انتقد بشدة الترهل الكبير الذي يشهده سوق العمل المدعوم من الدولة (الموظفين)، والذي ينهك الميزانية ويستنزفها في ظل وجود بطالة مقنعة على نطاق واسع، ذاكراً ان ٢,٢٥٠ مليون مواطن يعملون في القطاع الحكومي، بينما الولايات المتحدة الامريكية يعمل في القطاع الحكومي من مواطنيها مليون نسمة فقط، على الرغم من ان عدد السكان بين الدولتين يشكل فارقاً كبيراً.

وتعرض اوساط سياسية الموازنة الجديدة التي تثير الكثير من الجدل في البرلمان قبيل تمريرها، وابرز تلك الاوساط نواب حزب الفضيلة الاسلامي الذين يعتبرونها ميزانية ستوصل العراقيين الى مادون خط الفقر.

ويقول مسؤول قيدي في لحزب الفضيلة في البصرة (جمال عبد الزهرة) ان هناك الكثير من الملاحظات على مشروع الموازنة عوضاً عن مخالفات دستورية وحسابية يجب معالجتها.

واضاف ان اهم ما نراه مثيراً للانتقاد، سياسة الانفاق الاستثماري لوزارة الصحة وهي منخفضة جدا، وانخفاض التخصيص الاستثماري لقطاع النفط المورد الاساسي لخزينة الدولة العراقية، واهملت الفصل بين ميزانيات الرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب.

ويرى خبير اقتصادي اكاديمي فضل عدم الاشارة الى اسمه، ان من وضع الميزانية الجديدة لم يأخذ بعين الاعتبار النظام المالي الهش للبلد، والذي ما زال يعتمد اساليب متخلفة ومعايير قديمة وكلاسيكية في ادارة الاموال العامة، اضافة الى ان الحكومات العراقية المتعاقبة بعد سقوط النظام دللت على قصر نظر وتخبط في التخطيط خصوصا في مسألة ربط النظام الاقتصادي العراقي بسياسات صندوق النقد الدولي والدول المانحة، دون مراعاة الظروف والاختلافات الجوهرية بين النظامين، على الرغم من انها فعلت ذلك بحسن نية، لكنها اخفقت كثيرا في معالجة التدهور الحاصل في الاقتصاد العراقي.منوهاً الى غياب رقابة مالية حقيقية، وقلة الرقابة على الموارد الكمركية التي بالامكان ان تكون موردا موازيا لقطاع الاتصالات والنفط.

الاوساط الاقتصادية المتخصصة في البصرة اجمعت على ضرورة اجراء تعديلات جوهرية على مشروع الموازنة قبل اقراره في البرلمان، وتعديلات اخرى تراعي المتطلبات الوطنية حسب وصفها، لتفادي الوقوع في اخطاء كارثية تلمس نتائجها بشكل واضح مستقبلاً، والتفكير في قطاعات الشعب التي تعاني من ضيق في المعيشة وسط ارتفاع اسعار المستهلكات اليومية والوقود واحتمالية الغاء البطاقة التموينية التي تعاني عسراً في مفرداتها.

في الهم الاقتصادي

لعبة التملّص من المسؤولية

حسام الساموك

عادت ثانية لعبة تحميل كل طرف غريمه مسؤولية التقصير في مهمة الايغال بأزمات ومعاناة المواطن الذي بات عليه أن يتحمل كل الأعباء ونتائج التقاعس والعجز والفساد الإداري والمالي شاء أم أبى.

لقد تجمعت في الاسبوع الفائت جملة من الاختلالات فيما يتعلق بواجبات الأجهزة الحكومية تجاه مواطنيها،فكان التعطل المبالغ فيه بالتيار الكهربائي مترافقا مع انقطاع مفاجئ بالماء الصافي- او هكذا يسمونه تجاوزا- وطفح مزعج في المجاري،والعديد من أزمات واختناقات متنوعة على هوامش كل من هذه المفردات،ولّما لم يجد المواطن بدا من التشكي من قساوة تلك التلكؤات المزعجة،لما لها من أثر مباشر على متطلبات حياته وصحته ومعيشته،كان التبرير الجاهز أكثر من مضحك،فقد اعلنت دائرة اسالة الماء أن الانقطاع في خدماتها كان بسبب انقطاع التيار الكهربائي،وذهبت المجاري لسبب مماثل، في حين أعلنت وزارة الكهرباء أن انقطاع التيار الكهربائي كان بسبب احجام وزارة النفط عن تزويد محطات توليد الطاقة بالمشتقات النفطية،لذلك لم يكن للمواطن بد الاّ أن يلوذ بالصمت لأن أيا من تلك المؤسسات (وغيرها الكثير) ليس ثمة من يقوى على فرض موقف ما على أدائها حتى لو كان يتسم بالموضوعية والحق والانصاف،مثلما انعدمت أية جهة قادرة على حملها لكي تنسّق مع مثيلاتها من أجهزة لها مساس بحياة المواطن ومتطلبات معيشته، فكان تفاقم الأزمات الاقتصادية والخدمية وما لحق بعموم بلدنا من شتى أنماط الخراب والتدهور والنكوص.

ان تفاقم مسلسل هذه الأزمات بما يعكسه من اثر واضح واضرار مباشر في موازنة الأسرة وآليات الأداء الاقتصادي يحمّل كل الأطراف المعنية بشؤون وشجون الناس بما في ذلك مجلس النواب.

ان تفاقم مسلسل هذه الأزمات بما يعكسه من اثر واضح واضرار مباشر في موازنة الأسرة وآليات الأداء الاقتصادي يحمّل كل الأطراف المعنية بشؤون وشجون الناس بما في ذلك مجلس النواب بوصفه،أن تواجه الاغفال الذي بات شبه متعمد –ان لم يكن متعمدا بالفعل- لمتابعة كل تلك الاختلالات المتعاقبة والتي لم تلق أي اهتمام لامن المؤسسات المسؤولة عن خدماتها تجاه المواطنين ولا الجهات المفترض أن لها نفوذها لمساءلة من يرتكب أخطاءا لايمكن أن تصنّف بأنها بسيطة و لها انعكاساتها ان لم نقل ان هناك من يبرر بها سوء أدائه،لذلك نتطلع الى مشروع يمكن للبرلمان أو احدى لجانه –كاللجنة الاقتصادية أو اللجنة المعنية بالخدمات –أن يعتمده بمساءلة أية مؤسسة توغل بالحاق الضرر بالمواطن ومتطلبات معيشته وحياته وكل المفردات اللاحقة بها،للحد من التجاهل المفرط لمسؤولية العديد من الجهات لالتزاماتها البدهية ومهماتها الوظيفية والمهنية التي لم تعد قائمة بتاتاً.

انخفاض مؤشر البورصة العراقية ١,١٠٥٪

بغداد / المدى

سجل مؤشر سوق العراق للاوراق المالية انخفاضا في جلسة الثلاثاء، بلغت نسبته ١,١٠٥٪ قياسا بالجلسة الماضية مستقرا على ٣٤,٨٨٠ نقطة عند الاغلاق.

وتم يوم الثلاثاء، تداول اسهم ٢٨ شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز ٥٧٧ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٨٤١ مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٢٧ عقداً.

و شارك المستثمرون غير العراقيين في تداولات الجلسة من خلال تنفيذ ١٤ عقداً في قطاعات المصارف والصناعة والفنادق بلغ عدد الاسهم المتداولة لها اكثر من ١٥١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٧٣ مليون دينار.

وشملت الشركات التي جرى تداول اسهمها من غير العراقيين، مصرف الشرق الاوسط ومصرف البصرة والمصرف الاهلي العراقي ومصرف الائتمان العراقي ومصرف الوركاء ومصرف الموصل ومصرف الشمال ومصرف اشور الدولي وشركة الهلال الصناعية وشركة الصناعات الالكترونية وشركة فنادق كربلاء واخيرا فندق بغداد.

ومن تداول اسهم ١٤ شركة مصرفية ارتفع معدل سعر سهم مصرف دار السلام بنسبة ١,١٪ وانخفضت معدلات اسعار اسهم شركتين هما مصرف بغداد بنسبة ١,٦٪ ومصرف الائتمان العراقي بنسبة ١,٢٪ فيما حافظت ١١ شركة مصرفية على نفس معدلات اسعارها السابقة.

واغلق المؤشر المصرفي بـ ٣٦,١٨٥ نقطة منخفضا بنسبة ٠,٠٩٩٪عن الجلسة السابقة.

ومن تداول اسهم ست شركات صناعية انخفض معدل سعر سهم شركة الصناعات الالكترونية بنسبة ٣,٤٪ وحافظت خمس شركات على نفس معدلات اسعارها السابقة.

واغلق المؤشر الصناعي بـ ١١,١٤٢ نقطة مستقرا عما كان عليه في الجلسة السابقة.

العمل على تطوير القطاع المصرفي في النجف

النجف / عامر العكايشي

اكد محافظ النجف اسعد سلطان ابو كلل عزم محافظة النجف على تطوير القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص.

واضاف ابو كلل " لدينا خطة متكاملة لتطوير وتوسيع عمل المصارف وانشاء قطاع مصرفي متطور من خلال دعم المصارف وانشاء قطاع مصرفي متطور من خلال دعم المحافظة لهذا القطاع الحيوي ".

واشار ابو كلل خلال لقائه عدداً من مديري المصارف وشخصيات اقتصادية اننا نسعى لفتح فرع للبنك المركزي العراقي في النجف الاشرف على غرار فرعه في مدينة اربيل بكردستان العراق ".

وتضمن اللقاء بحث سبل تطوير الواقع المصرف في المحافظة واهم العقبات التي تحول دون تطويره.

كما نوقش خلال اللقاء فكرة تعميم البطاقة المدفوعة مسبقا Visa والتي يتعامل بها مصرف الوركاء حاليا.

من جهة اخرى طالبت محافظة النجف وزارة المالية باعطاء مبالغ مالية على شكل سلف من ميزانية ٢٠٠٨ ذلك لحين المصادقة عليها من البرلمان العراقي.

وقال احمد عبد الحسين دعيبل المتحدث الرسمي باسم محافظة النجف لـ(المدى) " ان تأخير المصادقة على الميزانية يؤثر في تنفيذ المشاريع لهذا العام في المحافظة ".

واشار دعيبل الى " ان محافظة النجف الاشرف تشهد حملة تنفيذ مشاريع اعمار كبيرة في عام ٢٠٠٧ مما جعلها في مقدمة المحافظات في تنفيذ المشاريع".

تسويق ٢٣٨٣١ طناً من الشلب والذرة في واسط

واسط / المدى

قال مدير دائرة الزراعة في محافظة واسط، الثلاثاء، أن مجموع الكميات المسوقة من محصولي الشلب والذرة الصفراء بلغت ٢٣٨٣١ طنا، في حين تم الانتهاء من تطهير ١١٦٥ كم من الجداول الاروائية لضمان انسيابية مياه الري للاراضي الزراعية.

واوضح المهندس سلام اسكندر زيد، أن "٢٣٨٣١ طنا من المحاصيل تم تسويقها الى الشركات التابعة لوزارة الزراعة، بضمنها ١٠١٨٦ طنا من الشلب و١٣٦٤٥ طنا من الذرة الصفراء." مشيرا الى ان الكميات المسوقة من الذرة الصفراء يمكن ان تصل الى اكثر١٥٠٠٠ طن.

وكانت عملية تسويق محصول الشلب قد بدأت أواخر شهر تشرين الثاني اكتوبر الماضي، بينما بدأ تسويق الذرة منتصف كانون الاول الماضي وتستمر حتى نهاية شباط القادم، بينما انتهت عمليات تسويق الشلب بعموم مناطق المحافظة.

وأوضح اسكندر أن تلك الكميات "تم تسويقها الى مخازن شركة ما بين النهرين العامة للبذور، والشركة العراقية لانتاج البذور، ومعامل تجفيف وتفريط الذرة في واسط والى شركة مابين النهرين.

واضاف "ان مساحة الارض المزروعة بمحصولي الحنطة والشعير للموسم الشتوي الحالي في المحافظة بلغ (٩٢٠) الف دونم، منها (٦٤٠) الف دونم للحنطة، و (٢٨٠) الف دونم للشعير، فضلا عن زراعة (٢٤٠٠٠) دونم بمحصول الشلب، وزراعة (٩١٠٠٠) دونم بمحصول الذرة الصفراء.

وتابع أن "مخازن شركة ما بين النهرين العامة للبذور والشركة العراقية لانتاج البذور، باشرت باستلام المحاصيل المسوقة من محصول الذرة الصفراء حيث بلغت الكمية المسوقة من الذرة الصفراء لحد اليوم (١٣٦٤٥) طنا، والتسويق متواصل. فضلا عن استقبال مخازن الشركة العامة لانتاج البذور (١٠١٨٦) طنا من محصول الشلب المسوق مع تواصل عمليات التسويق."

واشار اسكندر الى ان كميات محاصيل الحنطة المسوقة خلال موسم ٢٠٠٧ بلغ (٢٦٨٣١٤) طنا من محصول الحنطة المسوق الى مخازن وزارة التجارة، وتسويق (١٧١٥٠٦) طن الى مخازن الشركات، فيما بلغ محصول الشعير المسوق (٤٨٤٢٦) طن.

وطالب اسكندر الجهات المسؤولة بمساعدة دائرة الزراعة، من خلال توفير مادة زيت الغاز التي تساعد الفلاحين والمزارعين بانهاء حملة حصاد منتوج الشلب في الوقت المحدد ودون تاخير.

وقال مدير دائرة صيانة مشاريع الري في محافظة واسط، ان الملاكات الفنية والهندسية التابعة لدائرته "انجزت اعمالها ضمن مشاريع عام ٢٠٠٧ بالكامل، ووضعت خطة عمل جديدة لمشاريع ٢٠٠٨."

واوضح المهندس ابراهيم فزع، تم تطهير المبازل والجداول بمعدل (١١٦٥) كم طول، وتبطين الشاخة العريضة بمعدل (٣٦) الف متر مربع تبطين بمادة الكونكريت، و دفن (٧٦) الف متر مكعب، فضلا عن (١٢) الف متر مكعب حفريات. ورفع الترسبات عن مشروع الدبوني الرئيسي بكمية (١٣١) الف متر مكعب لغرض انسيابية عملية وصول الماء الى المناطق البعيدة عن الناحية، وتنظيف جداول المحافظة من نبات زهرة النيل لكافة الانهار والاحراش بكمية (٧٩٧) كم طول.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الرابع التسعين بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاربعاء الموافق ١/٣٠/ ٢٠٠٨ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٢
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢١٢
المبلغ المبيع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١٢٢,٦٣٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	١٢٢,٦٣٠,٠٠٠

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢١٢) دينار/ حوالات.
ب- سعر البيع النقدي (١٢٢٢) دينار/ دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٥,٢٧٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (١١٧,٣٦٠,٠٠٠) دولار.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٢٥	١٢٣٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

مؤشرات

عملات

استقر الدولار امام اليورو لكنه تراجع امام الين في التعاملات الصباحية في اسيا يوم الاربعاء مع انتظار المستثمرين ليروا حجم خفض لاسعار الفائدة سيقرره البنك المركزي الامريكي في وقت لاحق من يوم الاربعاء في اطار حملته لدرء خطر ركود اقتصادي في الولايات المتحدة هذا العام.

وقفز الين امام العملات الرئيسية مع هبوط اسوق الاسهم الاسيوية قبل قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي.

وبحلول الساعة ٠١٥٥ بتوقيت جرينتش سجل الدولار ١٠٦,٨٧ ين انخفاضا من ١٠٧,١٠ ين في اواخر التعاملات في سوق نيويورك ليل الثلاثاء. لكن العملة الامريكية ما زالت فوق أدنى مستوى لها في ثلاثة اعوام البالغ ٩٥ ر١٠٤ ين والذي هوت اليه الاسبوع الماضي.

ايرادات

قال مراقب حكومي أمريكي يوم الاربعاء ان الحكومة العراقية قد تحقق ايرادات استثنائية من ارتفاع أسعار النفط هذا العام وذلك في وقت تتحرك فيه لتولي زمام المسؤولية بدرجة أكبر عن الامن وتطوير الاقتصاد.

وبحسب المكتب الامريكي للمفتش العام الخاص لاعادة اعمار العراق تشكل ايرادات النفط أكثر من ٨٠ في المئة من ميزانية العراق لعام ٢٠٠٨ البالغة قيمتها ٤٨ مليار دولار.

لكن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بنت تقديراتها للايرادات على أساس متوسط سعر للنفط يبلغ ٥٧ دولارا للبرميل وذلك بانخفاض كبير عن متوسط متوقع قدره ٨٥ دولارا للبرميل في ٢٠٠٨ وفقا لتقديرات وزارة الطاقة الامريكية.

وقال ستيوارت بوين المفتش العام الخاص في أحدث تقرير فصلي يصدر عن مكتبه "متوسط انتاج النفط في العراق... بلغ أعلى مستوياته منذ الحرب عند ٢,٣٨ مليون برميل يوميا مما يعزز فرصة أن يتجاوز الدخل القومي للعراق في ٢٠٠٨ التوقعات بكثير."

ارتفاع

قفزت اسعار النفط للعقود الاجلة الى أعلى مستوى لها في اسبوعين فوق ٩٢ دولارا للبرميل في التعاملات الصباحية في اسيا يوم الاربعاء مع توقع المتعاملين أن خفضا ثانيا لاسعار الفائدة الامريكية هذا الاسبوع سيلقي بظلاله على انباء زيادة في مخزونات الخام الامريكية.

وحصلت الاسعار على دعم ايضا من توقعات بأن منظمة اوبك ستترك مستويات انتاجها بلا تغيير في اجتماعها في فيينا يوم الجمعة.

وبحلول الساعة ٠٢٥٥ بتوقيت جرينتش كان الخام الامريكي الخفيف للعقود تسليم اذار مرتفعا ٨٠ سنتا عند ٩٢,٤٤ دولار للبرميل.

وصعد خام القياس الاوروبي مزيج برنت ٥٥ سنتا الي ٩٢,٥٥ دولار.

مخالفات

قال مسؤولون بمكتب التحقيقات الاتحادي الامريكي يوم الثلاثاء ان المكتب فتح تحقيقات مع ١٤ شركة في اطار حملة على مخالفات الاقراض مرتفع المخاطر.

وأبلغ مسؤولو المكتب الصحفيين أن التحقيقات تركز على مخالفات محتملة تشمل الاحتيال المحاسبي والتداول على أساس معلومات غير متاحة للغير.

ولم يكشفوا هوية الشركات لكنهم قالوا ان التحقيقات تمتد الى مختلف أوجه الصناعة لتشمل شركات بناء ومؤسسات اقراض عالي المخاطر وشركات توريق للقروض وبنوك استثمار.

وأضاف المسؤولون أن التحقيقات قد تفضي الى توجيه تهم مدنية أو جنائية.

وقال مكتب التحقيقات الاتحادي انه يحقق في القضايا بالتعاون مع لجنة الاوراق المالية والبورصات الامريكية والتي فتحت نحو ٣٠ تحقيقا في انهيار سوق الاقراض العقاري عالي المخاطر.